

## المغرب: حزب «العدالة والتنمية» يرفض القانون الانتخابي

محمد الأنشهب

الحياة

2006-11-22

رفض حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي في المغرب مشروع القانون الانتخابي الجديد، معتبراً أن بعض مواد «إقصائية وغير ديمقراطية تمس مبدأ المساواة وحرية الترشيح». واعتبر «المجلس الوطني» للحزب، في بيان أمس، أن الإجراءات «تكرس شروط معاودة إنتاج البلقنة وإقصاء المهاجرين المغاربة من المؤسسة التشريعية». ودعا إلى إعادة النظر في التقسيم الانتخابي بعيداً عن «اعتبارات التحكم في الخريطة السياسية».

ودان الحزب تعاطي حكومة رئيس الوزراء إدريس جطو مع ملف الانتخابات البرلمانية التي تجرى العام المقبل، مؤكداً أن «إصلاح القوانين الانتخابية سينتج خريطة غير مبلقنة» ويؤدي إلى «انبثاق حكومة منسجمة ومعارضة قوية». وحمل الحكومة مسؤولية التجاوزات التي شابت الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان) في أيلول (سبتمبر) الماضي، إذ لا يزال القضاء يحقق مع مرشحين اتهموا باستخدام الأموال للتأثير في الناخبين.

وفي الإطار ذاته، اعتبر حزب «الاستقلال» المشارك في الحكومة أن استخدام الأموال أساء إلى نزاهة الانتخابات، مبدياً أسفه للتعاطي مع هذه الظاهرة بـ «انتقائية». وعبر عن أمله في «أن يقول القضاء كلمته بنزاهة واستقلالية».

ورأى أن الإصلاحات الدستورية يجب أن تتم في أفق «يضمن الاستقرار والتوازن والحفاظ على دور الملك أميراً للمؤمنين» في المغرب، إضافة إلى توسيع صلاحيات رئاسة الوزراء وتعزيز دور البرلمان وإصلاح الغرفة الثانية ودعم استقلال القضاء. ودعا إلى تفعيل «الكتلة الديمقراطية» التي تجمع أحزاب «الاستقلال» و «الاتحاد الاشتراكي» و «التقدم والاشتراكية»، على قاعدة «ميثاق شرف». وقرر الحزب عقد مؤتمر طارئ في 11 كانون الثاني (يناير) المقبل، لملاءمة لوائحه الداخلية والإجراءات التنظيمية في قانون الأحزاب.

على سعيد آخر، أعلن في الرباط انشقاق 11 شخصاً يتحدرون من أصول صحراوية عن «بوليساريو» واختيارهم العودة إلى المغرب. وذكر أن بينهم الشيخ المحبوب ولد محمد سالم الذي كان أحد الشيوخ الذين شاركوا في عمليات تحديد الهوية في «بوليساريو».